اقتصاد

فوق الطاولة

«نابوكو السوري» يتدحرج نحو المتوسط

علي محمود هاشم

فجأة، أعلنت «إسرائيل» قيادة كونسورتيوم لمد أنبوب للغاز الطبيعي تحت مياه المتوسط، قبل أن يعلن وزير النفط التركي، صهر الأردوغان وممثل مصالح العائلة في قطاع الطاقة؛ عزمه التوجه إلى الكيان قبل نهاية العام للتوقيع على إنشاء أنبوب آخر يصل بين الأراضي المحتلة والتركية.

كلا الأنبوبين، حُسم أمر مدهما على عجالة هذا الشهر على هامش مؤتمر اسطنبول للطاقة، وبطبيعة الحال، فلم يكن لهما أن ينبثقا لولا نجاح الجيشين السوري والعراقي بدفن مشروع «نابوكو السوري» في باديتهما المشتركة.

«نابوكو السوري» هذا الذي راود كارتيلات الغرب لربط الغاز الخليجي بأوروبا بعد استحواذ التكفيريين على الجغرافية السورية، تم استنساخه من «نابوكو التركي» الذي دفنته روسيا عبر دبلوماسية جهنمية في رحم أفكاره الأميركية تسعينيات القرن الماضي، مستبقة محاصرة دورها في رسم خرائط قناطر الطاقة الكونية، هيمنت خلالها على مصادر الضخ في تركمانستان وممرات عبوره في أذربيجان، قبل وصوله إلى تركيا الحالمة بتمريره إلى أوروبا.

شيء تجدر إضافته على اسم «نابوكو» لاستيضاح دوره في الحربين على العراق فسورية، وما سبقهما من انتخاب الغرب لعملائه الإخونج ودفعهم نحو السلطة في تركيا مطلع القرن، فهو يستبطن مرجعيته اللفظية الصهيونية المستمدة من صيغة التحقير لاسم «نبوخذ نصر» ملك بابل العظيم وابن إله تجارتها الذي دفن هو الآخر قبل نحو ثلاثة آلاف عام، أحلام مملكة يهوذا بالوصول إلى نهر الفرات.

مع نجاح روسيا في قطع «نابوكو» التركي ومن ثم السوري، أفصح «نابوكو» الإسرائيلي الجديد عن وجهه بعد نحو عقدين من نجاح دول المقاومة في تحويل تطلعات الغرب بالهيمنة على الشرق الأوسط الجديد لمجرد نوبات غثيان كاذب، إلا أن كاريكاتورية مشهديته الجديدة بنسخته النابوكية الإسرائيلية التي تجلت على هامش مؤتمر اسطنبول ذاك، لا تقف عند الصور التذكارية لحفل توقيعه بأقلام وزراء الطاقة في دول العبور: إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، بل تمتد إلى صلب تطلعاتهم، فتبعاً لحجم الاحتياطيات المكتشفة في حقول إفروديت القبرصي وليفياثان الإسرائيلي، وطول مساره الذي يمتد نحو ٢٠٠٠ كم تحت مياه البحر المتوسط، لا يمكن أخذه على محمل الجد لدى قياس تنافسيته مع «السيل التركي» الذي باشرت روسيا بمده تحت البحر الاسود، وبأقل من نصف المسافة التي يحتاجها «نابوكو» الإسرائيلي، ناهيك عن الاحتياطات الإسرائيلية القبرصية التي سوف تتدفق عبره، يمكن تمريرها جميعها خلال عام واحد أو أكثر بقليل عبر قناطر الأنابيب الروسية المتجهة إلى أوروبا.

خلال مؤتمر العشرين في هامبورغ، تمظهرت الهندسة الروسية المعقدة في تقاسم المصالح شرق المتوسط، مستولدة نقطة في آخر سطر الحرب على الجغرافية السورية العراقية بعدما تركت مصالح تبدو مناسبة للجناح الذي يمثّله ترامب ووزير خارجيته «القادم من إكسون موبيل» من هيكلية الدولة الأميركية العميقة.. إن صح التفسير السابق، فسوف يمكن اعتبار «نابوكو الإسرائيلي» الجديد بمثابة «ثورة» مضادة أطلقها الجناح الأميركي الآخر على عجل مناهضا هندسة المصالح الروسية الدولية، وهذه المرة، ليس في آسيا الوسطى ولا في البادية السورية، بل على صفحة المتوسط.

بالرغم من الاستثمارية الشحيحة لأنبوب «إسرائيل- إيطاليا» قياسا بموارد ضخه الضئيلة نسبيا من الحقول القبرصية والإسرائيلية، وما يضيفه إليها الاتفاق التركي الإسرائيلي لمد أنبوب آخر عبر قبرص من كاريكاتورية.. في الواقع، ما زالت مشهدية حرب الغاز تترنح في المنطقة، وقد تكون المشكلة الروسية أعقد من ذلك، إذ يمكن لـ«نابوكو» الإسرائيلي أن يشكل خطراً محتملاً إذا ما تم النظر بتمعن إلى مساراته المنطلقة من ميناء حيفا رغم قدرته على الاكتفاء بضخ الغاز من المياه الإقليمية المحاذية لقبرص، وما لذلك أن يوفره من تكاليف إنشائه!

ومع إضافة الاتفاق التركي الإسرائيلي لإنشاء المسار الآخر للأنابيب عبر قبرص، يمكن التيقن بدرجة كبيرة من خطط مبيتة لانضمام مشيخات الخليج، بما فيها قطر ذات «الوزن الغازي النوعي» إلى عقدة الأنابيب الإسرائيلية، بعد ربط شبكاتها الوسيطة بين الخليج وحيفا بشكل مباشر، أو لربما موارية عبر سيناء التي مهد لها اتفاق نقل ملكية جزر تيران وصنافير من مصر إلى السعودية، وما استبطنه -تلقائياً- من انخراط الأخيرة باتفاق كامب ديفيد، في شقه التجاري.

مدير عام مؤسسة الإسكان لـ«الوطن»:

عمل المؤسسة كبنك خلل بنيوي فيها.. وهناك رؤى لإعادة هيكلتها

تغطية فجوة التمويل مسؤولية الشركات العقارية وهيئة الإشراف على التمويل العقاري

صالح حميدي

بيّن مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أن المؤسسة لا يمكن أن تعمل بمنزلة بنك، وهذا خلل مؤسساتي بنيوي فيها، فهي عندما تخصص أو تسلم المساكن المنجزة من قبلها وتقسطها للمستفيدين على مدى ٢٥ سنة هذا يعني أنها تقوم بالعمل كبنك وهذا ليس من مهامها أو من اختصاصها.

وأشار إلى أن المؤسسة كانت التزمت بمشاريع السكن الشبابي والعمالي والاجتماعي إلا أن المشاريع القادمة سوف تتطلب شركات تغطي تمويلها، موضحاً أن استرداد قيم هذه المساكن على المدى الطويل من المواطنين المكتتبين على هذه المساكن يشكل عبئاً كبيراً على المؤسسة ويتسبب بخلل في عملها وفجوة في تمويل مشاريعها السكنية على المدى الطويل بسبب طول الفترة الزمنية لاسترداد كلف هذه المساكن.

ولفت إلى أن تغطية فجوة التمويل في المرحلة القادمة يجب أن يقع على عاتق الشركات العقارية وهيئة الإشراف على التمويل العقاري والتي من الضروري أن تبذل جهودها وتعمل على إنشاء شركات عقارية وشركات تمويل عقاري، إذ إن العمل العقاري هو عمل رابح بكل المقاييس، إلا أنه بحاجة إلى ضخ الأموال لتمويل مشاريع السكن الاجتماعية في المؤسسة أو الوحدات الإدارية أو عبر الاستثمار العقاري، والبلد حتى ينجح في الاستثمار العقاري لا بد من أن يكون هناك شركات تمويل عقاري، والمؤسسة بغياب هذه الشركات اضطرت للعمل وحدها وأن تحل محلها في هذا المجال.

وأشار عبد اللطيف إلى أن هذا ليس هو ما تريده أو تسعى إليه المؤسسة ولكن ظروف الأزمة وضيق الحال وذات اليد «اضطررنا لطرح رؤى جديدة تمكن المؤسسة من الاستمرار من دون الوقوع في عجز ورغم ذلك بين مدير المؤسسة أن المؤسسة وزعت عدداً من المساكن خلال الأزمة يفوق ما تم توزيعه قبل الأزمة».

وجوابا على كيفية حل تراكمات الاكتتاب السابقة وطرق معالجتها وتوفير التمويل لإنجازها قبل تسليمها؛ بيّن عبد اللطيف أن هناك أكثر من محور لعمل المؤسسة، أبرزها اعتماد رؤية استثمارية للمؤسسة وإعادة هيكلتها بما يتوافق مع الظروف والمستجدات الحالية إضافة إلى نظام داخلي جديد، والمؤسسة تعمل وفق هذه الرؤيا وكأنها معتمدة.

وأشار إلى أن مرسوم إحداث المؤسسة يسمح باستثمار ٣٠ بالمئة من إنتاج المؤسسة أو من مخططاتها الاستثمارية لدعم مشاريع السكن برؤى استثمارية عبر إشادة مساكن وبيعها بالسعر الرائج وليس بالسعر الاجتماعي. مبيناً أن التوجه الحكومي حالياً ينحو باتجاه الاستثمارات ولكن ليس على حساب السكن الاجتماعي لأن أرضه محفوظة وحصته مضمونة وشغله مؤمن «ولكننا نعمل على التوازي على خلق استثمارات خاصة بالمؤسسة عبر إنشاء شركات عقارية مشتركة مع القطاع الخاص والبنك التجاري».

وفيما يخص القيم المقدرة والبالغة ٤٢٠ مليار ليرة لمعالجة تراكمات الاكتتاب بيّن عبد اللطيف أن هذا الرقم قريب جداً من الواقع وهو يعكس أسعار المواد وأجور الأيدي العاملة حالياً وأن هذه الأجور لا تزال رخيصة جداً وفيما إذا حصل أي تعديل على الرواتب والأجور وتحسين للمعيشة فإن هذا الرقم سوف يرتفع حكماً. موضحاً أن مبلغ الـ٤٢٠ مليار ليرة هو لتنفيذ كل التراكمات بالأسعار الحالية.

وأوضح أن المؤسسة وضعت خطتين أو اثنين من السيناريوهات واحد لمعالجة هذه التراكمات عبر خمس سنوات والثاني لمعالجتها عبر سبع سنوات ولكل منهما طرق ووسائل خاصة في تأمين التمويل والاشتراطات الخاصة به أن كان عبر التمويل من المواطنين أو عبر صندوق الدين العام

يذكر أن المؤسسة وعلى مدى السنوات ١٥ الماضية طرحت أعداداً كبيرة من السكن على الاكتتاب للمواطنين من السكن الاجتماعي أو العمالي أو الشبابي أو الادخاري ما شكل التزامات على المؤسسة العامة للإسكان تعثر تنفيذها وخاصة مع بدء الأزمة في سورية وقد أصبحت صعبة التنفيذ وتشير بيانات المؤسسة إلى وجود ٩٧ ألف وحدة سكنية لم تنجز بعد بحاجة إلى ٤٢٠ مليار ليرة سورية بسعر التكلفة وهو مبلغ كبير قياساً بالإيرادات الواردة من المكتتبين.

«الإثنين التأميني» يناقش «الإلزامي» و«التكميلي» للسيارات

العش لـ«الوطن»: ٤٦ بالمئة من حجم الأقساط الكلية لسوق التأمين الخاص قادمة من «الإلزامي» و«الشامل»

عبد الهادي شباط

وسط تحسن في نسبة الحضور، ناقشت ندوة «الإثنين التأميني» موضوع التأمين الإلزامي والتكميلي للسيارات، الذي غلب عليه الطابع الفني، كما أن العديد من القضايا التي دارت حولها النقاشات مثلت حالات فردية وقضايا فنية، لا تهم بتفاصيلها جميع المشاركين، وكان من الأنسب ترك مثل هذه القضايا لنقاشها مع المعنيين في مكاتبهم وليس في وقت الندوة التثقيفية.

وبالمقابل غلبت روح الدعابة والتكامل بين المحاورين، وهما رئيس هيئة الإشراف على التأمين سامر العش ومدير التأمين الإلزامي في اتحاد شركات التأمين السورية حكم غنوم، وخاصة خلال تلقي المداخلات والأسئلة.

وفي معرض جوابه عن أحد أسئلة الحضور بين العش أن سبب تراجع التأمين الشامل هو ظروف الأزمة التي تمر بها البلاد منذ العام ٢٠١١ وخاصة أن الأضرار الناجمة عادة عن أعمال الإرهاب والشغب تكون باهظة الكلفة وهو ما يسبب إحجام معظم شركات التأمين عن مثل هذه الأنواع من التأمين محلياً وعالمياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف العش أن حصة التأمين الإلزامي لشركات القطاع الخاص خلال ٢٠١٦ بلغت ٢,٩ مليار ليرة، وشكلت ٣١ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين الإلزامي، في حين أوضح العش أن قيمة التأمين الشامل لجميع الأخطار سجلت ١,٤ مليار ليرة وهو ما يمثل نسبة ١٥ بالمئة من إجمالي الأقساط لهذا النوع من التأمين، ومنه بين أن نسبة التأمين الإلزامي والشامل شكلت نحو ٤٦ بالمئة من الأقساط الكلية في سوق التأمين خلال العام الماضي.

كما أوضح مدير الهيئة أن سبب تراجع حجم أقساط تأمين السيارات هو توقف عملية الاستيراد للمركبات جراء ظروف الأزمة.

بدوره تحدث غنوم عن الغاية من التأمين مبيناً أنه إعادة المتضرر إلى وضعه المالي قبل الحادث مباشرة، حيث تقوم فكرة التأمين على أساس توزيع الخسائر المالية التي تصيب أحد الأشخاص على عدد كبير من الأشخاص المعرضين للخطر نفسه.

وأوضح أن التأمين الإلزامي يشمل الأضرار المادية والجسدية التي تلحق بالغير «طرف ثالث» والناتجة عن استعمال المركبة المؤمن عليها ويشمل ركاب المركبة ذاتها، ولا يشمل السيارة المؤمن عليها أو سائقها أو مالكها، وسمي إلزامياً لأنه إجباري بقوة القانون.

مبيناً أن أسعار وثيقة التأمين الإلزامي ثابتة ومحددة حسب فئة المركبة وتصنيفها وقوة محركها وعدد الركاب، وبأن بداية ونهاية سريان الوثيقة مرتبطتان برخصة المركبة المؤمنة ومدتها لا تتجاوز العام الواحد.

وحول التأمين التكميلي أفاد غنوم أنه يغطي الأضرار المادية التي تلحق بالمركبة المؤمن عليها فقط ويشمل الحريق والسرقة الكلية «السرقة الجزئية غير مغطاة»، ويمكن توسع تغطية هذه الوثيقة بإضافة وثيقة الحوادث الشخصية التي تضمن الأضرار الجسدية التي تلحق بسائق أو مالك المركبة نتيجة حادث فقط «وفاة - عجز - تعطل عن العمل - نفقات طبية» وسميت هذه الوثيقة تكميلية لأنها تكمل وثيقة التأمين الإلزامي، بحيث تتم تغطية جميع الأضرار المادية والجسدية التي تلحق بالمركبات المشتركة بالحادث جميعها.

وفي سياق متصل بقطاع التأمين، أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قرارين بإعادة تشكيل كل من مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين ومجلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين، حيث تضمن المجلس الجديد للسورية للتأمين كلاً من الدكتورة شهناز الخطيب رئيساً لمجلس الإدارة، والمهندس إياد زهراء نائباً للمجلس (مدير عام المؤسسة حالياً) كما شمل كلاً من الأكاديميين أيمن ديوب وحيدر عبد الله وياسر حسن إضافة للمهندس صفوان النحاس وعبد العزيز صليبي وكلاً من عبد المحسن الحسن ومدير التأمين الصحي في المؤسسة نزار زيود ممثلين عن العمال.

وكان مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين قد شمل وزير المالية مأمون حمدان رئيساً للمجلس والمهندس سامر العش نائباً (رئيس الهيئة حالياً) وكل من الأكاديميين عمر محمد سيدي وعبد الرزاق قاسم وحسين نوفل ورياض عبد الرؤوف وعادل قضماني إضافة لغسان فاكياني ورياض الكردي أعضاء.

استقرار سعر الصرف يظهر حقيقة أرباح المصارف الخاصة

٣ مليارات ليرة ربح حقيقي و٧ مليارات نفقات تشغيل في ٣ أشهر لـ١٢ مصرفاً خاصاً

علي محمود محمد

برزت آثار استقرار سعر صرف الليرة السورية على نتائج المصارف الخاصة، بإظهار حجم الأرباح الحقيقية الناجمة عن أنشطة التشغيل بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنيوي مع تغير سعر الصرف، علماً بأن العديد يصف هذه الأرباح غير المحققة بـ«الوهمية».

وفي تدقيق في بيانات المصارف الخاصة للربع الأول من العام الجاري (٢٠١٧) يلاحظ انخفاض أرباح ١٢ مصرفاً (١٤ مصرفاً باستثناء بنك سورية والخليج الذي لم يعلن عن نتائجه والبنك العربي بسبب خسارته) بنسبة ٩٥,٣ بالمئة عن الربع الأول من العام ٢٠١٦، حيث حققت مجتمعةً أرباحاً بنحو ٣,٠٢٥ مليارات ل.س مقارنة مع ٦٤,٢ مليار ل.س في الربع الأول من العام ٢٠١٦، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي خلال الفترة المنصرمة ما أدى إلى انخفاض حاد في الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي لهذه المصارف.

هنا يمكن القول إن تحقيق المصارف الخاصة في الربع الأول ٢٠١٧ لأرباح بحدود ٣,٠٢٥ مليارات ل.س في ظل وجود مصاريف تشغيلية لإجمالي المصارف تخطت حاجز ٧,٠٨٩ مليارات ل.س (التي تشمل نفقات الموظفين واستهلاكات الموجودات الثابتة ومخصصات الخسائر الائتمانية والمخصصات المتنوعة والمصاريف التشغيلية الأخرى) يعدّ إنجازاً مهماً للمصارف السورية الخاصة بعد ٧ سنوات من بدء الأزمة في سورية ودليلاً على ثباتها في ظل شبه توقف للنشاط المصرفي بشكل عام ولنشاط الإقراض بشكل خاص، وفي هذا الصدد لا بد من ذكر حجم المصاريف التشغيلية لإجمالي المصارف الـ١٢ في الربع الأول ٢٠١٦ التي بلغت حينها نحو ١٣,٨ مليار ل.س، علماً بأنه في ظروف الحرب يعد الوصول إلى نقطة التعادل والخروج بأقل خسائر ممكنة، إنجازاً مهماً.

بنظرة على قوائم دخل المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية (دون بنك سورية والخليج الذي لم ينشر قوائمه المالية للربع الأول ٢٠١٧ لغاية الآن ودون البنك العربي الذي حقق خسارة بواقع ٨٧٠ مليون ل.س في الربع الأول من العام ٢٠١٧) نجد أن ٨ مصارف من أصل ١٢ مصرفاً لم يحقق أي أرباح نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنيوي على حين سجلت المصارف الأربعة الأخرى مجتمعة أرباحاً غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي في الربع الأول ٢٠١٧ لا تتجاوز ٢٢٦ مليون ل.س، مقارنة مع تسجيل المصارف كافة الـ١٢ لأرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي في الربع الأول من العام ٢٠١٦ التي بلغت ٦١,٤ مليار ل.س.

وأظهرت بيانات الربع الأول ٢٠١٧ تفوق المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق السورية من حيث حصتها في إجمالي دخل المصارف الخاصة حيث بلغت في الربع الأول ٢٠١٧ نحو ١,٨ مليار ل.س مشكلة نسبة ٦٠ بالمئة من إجمالي أرباح المصارف الخاصة السورية (باستثناء مصرف سورية والخليج والبنك العربي).

وكشفت النتائج المالية للمصارف الخاصة عن ارتفاع موجوداتها خلال الربع الأول ٢٠١٧ لتتجاوز ١,٨٢٤ مليار ل.س مقارنة بـ١,٧٣١ مليار ل.س نهاية العام ٢٠١٦ أي بنسبة نمو بلغت ٥ بالمئة.

وكذلك الأمر فقد بلغت موجودات المصارف الإسلامية نسبة ٤٠ بالمئة من إجمالي موجودات المصارف الخاصة (باستثناء مصرف سورية والخليج)، حيث بلغت في الربع الأول ٢٠١٧ نحو ٧١٨ مليار ل.س.

> ٦٠ بالمئة من دخل ١٢ مصرفاً خاصاً لثلاثة مصارف إسلامية

ومن ناحية أخرى، ارتفعت حقوق المساهمين لدى المصارف الخاصة لتتجاوز ٣٤٨,٧ مليار ل.س مقارنة بـ٣٤٦,١ مليار ل.س في نهاية العام ٢٠١٦ (هذه الأرقام باستثناء بنك سورية والخليج)، كما تظهر البيانات أيضاً حصة المصارف الإسلامية الثلاثة من إجمالي حقوق مساهمي المصارف الخاصة حيث بلغت في الربع الأول ٢٠١٧ نحو ٨٠,٧ مليار ل.س مشكلة نسبة ٢٣ بالمئة من إجمالي مساهمي المصارف الخاصة.

ووفقاً للبيانات المالية، حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل أكبر ربح بين المصارف التقليدية خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٧ بأرباح بلغت ٤١٧ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٨٩ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٤,٩ مليارات ل.س)، تلاه بنك بيمو السعودي الفرنسي بواقع ٤١٣ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٣ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٥,١ مليارات ل. س)، ثم بنك سورية والمهجر بربح ١٠٥ ملايين ل. س (منخفضاً بنسبة ٩٨ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٣,٨ مليارات ل.س)، وحل رابعاً مصرف فرنسبنك سورية بأرباح بلغت ٩٨ مليون ل. س (منخفضاً بنسبة ٩٨ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٦,١ مليارات ل. س)، على حين حل في المرتبة الأخيرة بنك عودة سورية بواقع ٧ ملايين ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٩,٩ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٥,٨ مليارات ل. س)، أما البنك العربي فقد حقق خسارة قدرها ٨٧٠ مليون ل.س مقارنة مع ربح ٤,٥ مليارات ل.س في الربع الأول ٢٠١٦.

أما من ناحية المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق المحلية فقد حققت ربحاً صافياً تجاوز ١,٨ مليار ل.س في الربع الأول ٢٠١٧ مقارنة مع ١٣,٧ مليار ل.س في الفترة نفسها من العام ٢٠١٦، وتربع بنك الشام على عرش أكبر المصارف الإسلامية ربحاً خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٧ بأرباح بلغت ٦٣٩ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٨٥ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٤,٠٥ مليارات ل.س)، تلاه بنك البركة بواقع ٦٢١ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٨٦ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦ حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٤,٠٦ مليارات ل.س)، على حين حل مصرف سورية الدولي الإسلامي أخيراً بأرباح بلغت ٥٤٧ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٨٩ بالمئة عن أرباح الربع الأول ٢٠١٦، حيث بلغت أرباحه غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي حينها ٥٦ مليون ل.س).

من حيث قيمة الموجودات في المصارف التقليدية، فقد تجاوزت موجودات بنك بيمو السعودي الفرنسي ٢٣٧ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١,٢٥ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، تلاه بنك سورية والمهجر بموجودات قدرها نحو ١٩٥ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٠,٢٦ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث تجاوزت موجوداته ١٢٧ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٢,٢٣ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، وحل رابعاً مصرف فرنسبنك سورية بموجودات تخطت ١١٧ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٠,١٦ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، على حين حل في المرتبة الأخيرة بنك الأردن سورية بواقع ٣٠ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١,٨١ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦).

أما مجموع موجودات المصارف الإسلامية الثلاثة فقد بلغت ٧١٨ مليار ل.س مقارنة بـ٦٣٥ مليار ل.س في نهاية العام ٢٠١٦، حيث إن بنك البركة هو أكبر المصارف الإسلامية من حيث الموجودات بواقع ٢٧٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١٠,٥٣ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، على حين بلغت موجودات بنك سورية الدولي الإسلامي نحو ٢٣٢ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١٥,٢٦ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦)، وبنك الشام بموجودات بلغت ٢١٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١٤,٠٦ بالمئة عن نهاية العام ٢٠١٦).

مصرفي وباحث في شؤون المال والنقد